زوال الحكم النحوي لزوال علته في العربية

أ.م. د. غانم هاني كزار الناصريّ
جامعة بابل ـ كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية

The demise of the grammatical rule due to the disappearance of its defect in Arabic

Dr.Ghanim Hani kazar al – Nasri
University of Babylon - College of Arts - Department of Arabic Language
art.ghanim.kazar@uobabylon.edu.Iq

Abstract

In the name of Allah the most Merciful most Gracious
Research Summary.
Praise be to God, for whose attribute there is no limited limit, nor an existing epithet, nor a definite time, nor an extended period, and prayers and peace be upon Abu al-Qasim Muhammad, the best of existence, and his family and companions of commendable lineage. But after:
There is no doubt that Arabic scholars had built the rules, principles, and grammatical rulings on causes and causes. Its resources and the abundance of its benefits I did not find - in the course of my research - anyone who preceded me with an independent study that gathers his scattered issues in the stomachs of the books of the Arab heritage, especially the grammatical ones. It is unfathomable, as it is a subject worthy of being studied in an academic thesis, and God is behind the intention.
These issues have been arranged according to the grammatical chapters, preceded by a preface and followed by a summary of the most important findings that I have reached. The Noble One, beseeching the Almighty to teach us what benefits us and benefit us with what He teaches us, and spare us from error in word and deed. Indeed, my Lord is Hearing, He responds.
Keywords: disappearance, judgment, demise, illness

ملخص البحث

الحمد لله الذي ليس لصفته حد محدود ولا نعت موجود ولا وقت معدود ولا أجل ممدود، والصلاة والسلام على أبي القاسم محمد خير الوجود، وعلى آله وصحبه ذوي النسب المحمود، أمّا بعد:

فلا شك في أنّ علماء العربية كانوا قد بنوا القواعد والأصول والأحكام النحوية على علل وأسباب، فإذا ما وجدت العلة وجد الحكم، وإذا ما انعدمت انعدم الحكم، فهو يدور مع علته وجودًا وعدمًا، فكان عنوان هذا البحث (**زوال الحكم النحوي لزوال علته في العربية**)، وعلى الرغم من أهميته وكثرة موارده وغزارة فوائده لم أجد — في حد بحثي — أحدًا قد سبقني إليه بدراسة مستقلة تجمع مسائله المتناثرة في بطون كتب التراث العربي ولا سيما النحوية منها، فكان ذلك داعيًا من دواعي دراستي بعض مسائله، رسمت بها المنهج لمن يشاء أنْ يسبر غوره، فهو موضوع جدير بأنْ يدرس في رسالة أكاديمية، والله من وراء القصد.

وقد رتبت هذه المسائل على وفق الأبواب النحوية، يسبقها تمهيد وتعقبها خلاصة بأهم النتائج التي توصلت إليها، ولعلّ من أهمها أنّ قاعدة(زوال الحكم لزوال علته) إنّما هي قاعدة أصولية فقهية التزمها الفقهاء في التشريع، وقد أفاد منها النحويون، واستندوا إليها في كثير من المسائل النحوية.

وفي الختام أرجو وآمُل أنْ أكون قد سلطت الضوء على موضوع به حاجة إلى مزيد من الكشف والبيان، وأسديت خدمة لقرّاء العربية ومحبّيها، ومن قبل ذلك خدمة لغة القرآن الكريم، متضرعًا إلى المولى القدير أنْ يعلّمنا ما ينفعنا وينفعنا بما يعلّمنا، ويجنبنا الزلل في القول والعمل إنّ ربّي سميع مجيب.

كلمات مفتاحية: زوال ، العلة ، الحكم النحوي.

تمهيد. الحكم النحوي مفهومه وعلاقته بمنهج البحث الأصولي.

شاع وثبت لدى الدارسين أنّ علماء العربية كانوا قد أخذوا اللغة استقراء من أفواه أهلها العرب الخلص الأقحاح الذين كانوا يتكلمون اللغة سجيةً وطبعًا لا تعلمًا وتلقينًا، ودرسوها دراسة مستفيضة ودقيقة، حتى قعدوا قواعدها وأصولها وأحكامها.

والأحكام النحوية جمع حكم، وهو عند النحويين إسناد أمر إلى أمر آخر سواء أكان إيجابًا أم سلبًا[١]، أو هو ما كل يثبت للكلمة أو التركيب من حيث البناء والإعراب أو التقديم والتأخير، أو غير ذلك ممّا يجعله جاريًا على سمت كلام العرب[٢]، وقيل:((هو ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها وشيوعها أو قلتها أو ضعفها ونحو ذلك))[٣].

وبناءً على ذلك كلّه يمكنني أنّ أقول إنّ الحكم النحوي ما هو إلّا نتاج عقلي يتسم بالثبات غالبًا؛ لأنه مقترن باطراد ظاهرة نحوية، استنبطه النحويون من استقراء كلام العرب الموثوق بفصاحتهم نثرًا وشعرًا، على وفق الشائع المطرد الذي ينتمي لعصور الاستشهاد، فقرروا مثلًا وجوب رفع الفاعل وتأخره عن فعله، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه وغير ذلك.

وقد قسّم السيوطي(ت٩١١هـ) الحكم النحوي إلى: واجب, وممنوع, وحسن, وقبيح, وخلاف الأولى, وجائز على السواء[٤].

والناظر في أمّات الكتب النحوية يجد أنّ التعليل كان سمة من سمات الدرس النحوي مذ نشأته، والدليل على ذلك أنّ كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) وهو أول مدونة نحوية وصلت إلينا كان حافلًا بعدد كبير من التعليلات التي تلقاها عن أساتذته كالخليل(ت١٧٠هـ) وغيره، ولعلنا نلحظ أنّ الأحكام النحوية وعللها المستنبطة من الواقع اللغوي العربي النثري والشعري المحتج به سواء أكان ما يتعلق منها بالمفردات أم ما يتعلق بالتراكيب قد امتزجت وتلاحمت في هذا الكتاب وغيره.

وقد أوضح سيبويه رأيه في وثاقة العلة النحوية في عبارة واحدة ذكرها في(باب ما يحتمل الشعر) قائلًا: ((وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا))[١]، وقد ذكرها ابن جني(ت٣٩٢هـ) في (خصائصه) وعقّب عليها بقوله:((وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك

(١) ينظر: التعريفات ٩٢.
(٢) ينظر: أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه ١٦٩(رسالة ماجستير)
(٣) المدارس النحوية: ٢٩٨.
(٤) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ٤٧.

فتستضيء به، وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه))[٢].

ومنذ القرن الرابع الهجري بدأ علماء العربية يولون العلة النحوية عناية كبيرة، فلا يتركون حكمًا نحويًا ولا قاعدة من القواعد النحوية إلّا ولها تعليل يطول أو يقصر، وألّفوا فيها كتبًا مستقلة، نحو كتاب(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي(ت٣٣٧هـ)، وعلل النحو لابن الوراق(ت٣٨١هـ) وكتاب(أسرار العربية) لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) وغيرها.

وقد لاحظ العلماء أنّ الأحكام النحوية إنّما تنبني على علل وأسباب، فإذا ما وجدت العلة وجد الحكم معها، وإذا ما زالت وانتفت زال الحكم وبطل، فالحكم النحوي يدور مع علته وجودًا وعدمًا[٣].

إنّ قاعدة(زوال الحكم لزوال علته) إنّما هي قاعدة أصولية فقهية، قررها أغلب الأصوليين، وبنى عليها الفقهاء أحكامًا شرعية كثيرة، منها ما قال البلخي(ت١٥٠هـ) في حديثه عن الميراث:((بعضهم أَولى ببعضٍ في الميراث، فورث المسلمون بعضهم بعضا من هاجر ومن لم يهاجر في الرحم والقرابة وليس هذا من المنسوخ، ولكنه مما أمُر به لسبب ثم زال الحكم لزوال علته))[٤]، وجاء في(إعلام الموقعين):((إنّ الحكم يدور مع علّته وسببه وجودًا وعدمًا، ولهذا إذا قرّر الشارع حكمًا بسبب أو علّة زال ذلك الحكم بزوالها))[٥].

وقد ذكر المفسرون أنّ بعض الناس لمّا نزلت آية الاستئذان في قوله تعالى:**{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون}[النور:٢٧]**، أطلق الحكم وتعمق في الأمر فكان لا يأتي موضعًا خربًا ولا مسكونًا إلّا سلّم واستأذن، فنزلت الآية الكريمة:**{لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُون}[النور:٢٩]**، وقد أباح الله تعالى فيها رفع الاستئذان في كلّ بيت لا يسكنه أحد؛ لأن العلة في الاستئذان إنّما هي خوف الكشف والاطلاع على الحرمات فلمّا زالت العلة وانتفت زال الحكم وبطل[٦].

وممّا يستدل به أيضًا على أصل هذه القاعدة قول الرضي(ت٦٨٦هـ) في حديثه عن الحكم وهو:((والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة))[٧].

وقد أفاد من هذه القاعدة النحويون وطبقوها على مسائل نحوية كثيرة، ولا غرو فإنّ منهج البحث الأصولي قد أثّر وتأثّر بمنهج البحث النحوي؛ فكلاهما معقول من منقول.

أمّا المسائل التي تتجلى فيها قاعدة(زوال الحكم النحوي لزوال علّته في العربية) فهي:

ـ المسألة الأولى: إبطال عمل (ما) الحجازية إذا انتقض نفيها بـ (إلّا).

تعد "ما" النافية من الحروف الهوامل؛ إذ ليست من الاختصاص في شيء؛ لأنّها تدخل على القبيلين الاسم والفعل، ومن حكم ما كان من الحروف مشتركًا بين القبيلين الاسم والفعل أن لا يعمل كـ" هل، وبل، وهمزة

---

(٥) كتاب سيبويه: ٣٢/١.

(٦) الخصائص: ٥٥/١

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣٣١/٣.

(٢) تفسير مقاتل: ١٦٧/٥.

(٣) إعلام الموقعين عن ربّ العالمين: ٨٠/٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١٧٤/٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٢١/١٢، والجواهر الحسان ١٨١/٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ١٠١/١.

الاستفهام"، نقول: ما زيدٌ قائم، وما قام زيد؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء(١).

بيد أنّ الحجازيين أعملوها عمل(ليس)؛ لأنها شابهت(ليس) من وجهين، **أحدهما:** نفي الحال، **والآخر:** دخولها على جملة اسمية(٢)، ومن مقررات النحويين أنّ الشيء إذا ما أشبه شيئًا من وجهين أو أكثر أخذ حكمه في الغالب، ويجري ذلك في كثير من الأبواب النحوية كالمشتقات التي أشبهت الفعل، و(إنّ) وأخواتها، وما إلى ذلك.

وقد اشترط النحويون لعملها عمل(ليس) شروطًا عديدة، أهمها ألّا ينتقض نفيها بـ(إلّا)، وألّا يتقدم خبرها على اسمها، نحو قولهﷻ:**{مَا هَذَا بَشَرًا}[يوسف:٣١]**، وقوله:**{ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}[المجادلة:٢]**، فإذا دخلت (إلّا) بين معموليها بطل عملها، وبذلك تستوي عند سيبويه اللغتان الحجازية والتميمية، نحو قولهﷻ:**{مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ}[المؤمنون:٢٤]**، وقولنا: ما زيد إلّا منطلق(٣).

وقد علل سيبويه عدم إعمال (ما) عند الحجازيين إذا دخلت (إلّا) على خبرها بقوله:((لم تقو ما حيث نقضت معنى(ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر، فمعنى (ليس) النفي كما أن معنى (كان) الواجب، وكل واحد منهما، يعني كان وليس إذا جردته فهذا معناه ، فان قلت : ما كان ، أدخلت عليها ما ينفي به ، فإن قلت : ليس زيد إلّا ذاهبًا، أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي، فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر))(٤).

وعلل الزجاجي ما تقدّم بعلة سيبويه بقوله:((وبطل عمل "ما" لمّا انتقض النفي، لأنها إنّما شبهت بـ(ليس) في باب النفي فلمّا زال النفي بطل عملها))(٥).

ويفهم من ذلك أنّ من خصائص (ليس) أنّها تبقى عاملة إذا انتقض نفيها بـ(إلّا) أو تقدّم خبرها على اسمها؛ لأنّها أصل في العمل، وأمّا(ما) فيبطل عملها؛ لأنّها فرع في العمل، فلمّا دخلتها (إلّا) انتقض معنى (ما) وهو النفي؛ إذ إنّ (إلّا) تنقض النفي وتوجبه، ولمّا كانت (ما) مشبهة بـ(ليس) من جهة المعنى وهو النفي عملت عملها، وإذا دخلت (إلّا) في سياقها بطل عملها لزوال العلة الموجبة له وهي شبهها بـ(ليس) فزال بزوالها حكم عملها فوجب ألّا تعمل.

ـ المسألة الثانية: امتناع جمع "إنّ و لام الابتداء" في التوكيد.

اعتنت العرب بتوكيد الكلام الخبري، فقصدوا عند إرادة تقويته وتثبيته في ذهن المخاطب أو السامع أنْ جمعوا بين مؤكِّدين أو أكثر، وكان أحسنه عندهم ما اختلف فيه لفظ المؤكِّد كما في قولهﷻ:**{فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}[الحجر:٣٠]** بيد أنّهم كرهوا اجتماع توكيدين في ابتداء الكلام ((كما لم يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك))(٦)، فممّا كرهوا اجتماعه أول الكلام(إنّ) و(لام الابتداء) التي تدخل مع (إنّ) على الخبر وغيره؛ وعلّلوا ذلك بأنّه لا يدخل حرف معنى على مثله في الدلالة، وبيان ذلك أنّ (اللام) لمّا كانت بمعنى (إنّ) في التوكيد ووصل

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٢/١

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٢٣/١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٦/١ ـ ٢٦٧.

(٤) كتاب سيبويه: ٥٩/١.

(٥) الجمل للزجاجي: ١٢٠.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٣٦/٢.

القسم لم يجز الجمع بينهما[١]، فباعدوا بينهما وكانت(اللام) أولى بالتأخير من (إنّ)؛ لأنّها غير عاملة و(إنّ)عاملة وتأخير غير العامل أولى[٢].

إنّ رتبة لام الابتداء في باب (إنّ) أوّل الجملة وصدرها لا آخرها، فقولنا: **إنّ زيدًا لقائم** أصله: **لَإنّ زيدًا قائم**، وإنّما نُقضت رتبتها لمّا عرض هناك عارض، هو كراهية افتتاح الكلام بمؤكّدين بمعنى واحد، ولهذا زحلقوها في باب (إنّ) عن صدر الجملة إلى الخبر إصلاحًا للفظ، والدليل على أنّ موضعها أول الجملة أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا همزة (إنّ) هاء ليزول لفظ (إنّ) فيزول بزواله ما كان مستكرها[٣]، نحو قول الشاعر[٤]:

أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ.

ولم يجعلوا (اللام) في الاسم المجاور لـ(إنّ) لسببين، **أحدهما**: أنّ لام الابتداء لها الصدارة في الكلام فإذا دخلت على أول الكلام قطعته عمّا قبلها فيبطل عمل (إنّ) فلا تعمل في شيء[٥]، **والآخر**: الوقوع فيما فُرّ منه وهو الجمع بين حرفين بمعنى واحد.

وقد اشترطوا لدخولها على الاسم الفصل بينها وبين(إنّ) بفاصل ولا يكون سوى الخبر الظرف ((وذاك أنّ الظروف يَجيء فيها من التوسع ما لا يجيء في غيرها))[٦]، نحو قوله ﷻ:**{وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ}[القلم:٣]**، أو معمول الخبر، نحو قولهم: إنّ فيك لزيدًا راغب[٧]، وهذا الفصل كما يبدو قد مهد السبيل لدخول اللام على اسم (إنّ) وأجازه، وقد علّل الزجاجيّ(ت٣٣٧هـ) ذلك بقوله:((فلمّا تقدّم الخبر وقع اسم "إنّ" موقع خبرها مؤخرًا جاز دخول اللام عليه لزوال العلة التي من أجلها لم تدخل عليه وهي الجمع بين حرفين مؤكّدين في مكان واحد))[٨].

ويبدو واضحا أنّ شرط تقدّم الخبر أو معموله أدى إلى زوال العلة التي منعت دخول اللام على اسم إنّ، وقد زال بزوالها حكمها وهو امتناع دخولها على الاسم بعد (إنّ) مباشرة.

ـ المسألة الثالثة: الرجوع الى الأصل.

للعرب أصحاب السليقة ذوق وعرف لغوي جعلهم متمكنين من لغتهم، وبسبب من هذا وغيره وجدناهم يرجعون إلى الأصل الذي يعد مظهرًا من مظاهر اللغة التي تستوجب إرجاع المفردة أو التركيب إلى أصلها بعد العدول عنه، ممّا يؤدي إلى زوال العلة ثم زوال الحكم فيها، وثمّة مواضع كثيرة في العربية تعتورها ظاهرة الرجوع إلى الأصل بعد العدول عنه، منها ما يأتي:

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٤٤/٢.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٦/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٠٠/١ ـ ٣١٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٥٣٣/٤، والجنى الداني ١٢٩.

(٥) ينظر: الخصائص ٣٠٠/١ ـ ٣١٥.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٤٧ .

(٧) ينظر: المرتجل ١٧٥، والتذييل والتكميل ٩٧/٥.

(٨) اللامات:٧٧.

أولًا) الرجوع إلى أصل حركة اللام الجارة.

تعد (اللام) حرفًا من حروف المعاني، وهي على نوعين، عاملة وغير عاملة، والعاملة قسمان جارة وجازمة[١]، وكلامنا هنا على اللام الجارّة للأسماء، فهي لام مكسورة مع المظهر نحو: المال لِزيدٍ، والغلام لِعمرو، واستثنوا من ذلك المستغاث المباشر لـ(يا) النداء في أسلوب التعجب السماعي، نحو: يا لَلحر، ويا لَمحمد[٢]، ومفتوحة مع المضمر نحو: الغلام لَه، وهو أصلها وأصل كلّ حرف مفرد يقع في أول الكلمة؛ إذ إنّ من مقررات النحويين أنّ الكلمة إذا كانت على حرف واحد كواو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء وسوى ذلك فحقها أنْ تكون مفتوحة؛ لخفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد [٣].

وبناء على ذلك كان ينبغي للام الجارة أنْ تكون مفتوحة مع المظهر كما أنّها مفتوحة مع المضمر، وإنّما كانت حركتها الكسر مع المظهر للتمييز والتفريق بينها وبين لام الابتداء، وهي لام مفتوحة لا عمل لها، سمّيت بهذا الاسم؛ لأنّها لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، مؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها، كقولنا: لَزيد قائم[٤]، وقوله تعالى:**{لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ}[الحشر:١٣].**

فقد لاحظ العلماء أنّ لام الابتداء ولام الجر متحدتان في اللفظ فأرادوا التفريق بينهما لأمن اللبس، فوجدوا الفرق بينهما بالمدخول عليه، فإذا دخلتا على الضمير فلا لبس؛ لأن صيغة الضمير المرفوع غير صيغة الضمير المجرور، ولام الجر لا تدخل على ضمائر الرفع، ولام الابتداء لا تدخل على ضمائر الجر، نقول في الملك: إنّ هذا لك أيْ في ملكك، ونقول في التأكيد: إنّ هذا لأنت، أيْ أنت هو، وإذا دخلتا على المظهر فلا فرق بينهما في المدخول عليه، لذلك فرقوا بينها بتغيير الحركة فغيّرت حركة اللام الجارة إلى الكسر وتركوا لام الابتداء على أصلها.

وربّ معترض يقول: أليس الإعراب هو الإبانة عن المعاني وهو الفيصل بينها، نقول: إنّ زيدًا لَأميرِ، وإنّ زيدًا لَأميرُ، بفتح اللام في الموضعين ونعتمد في البيان على الإعراب، فخفض ما بعد اللام دليل على الملك، ورفع ما بعدها دليل على الابتداء؟

نقول: إنّ ثمّة حالات يزول فيها الإعراب، منها أن يكون الاسم الظاهر موقوفا عليه أو مبنيا أو مقصورا، وما أشبه ذلك، فكرهوا أن يقع اللبس في ما لا يظهر إعرابه، نحو قولنا: إنّ زيدًا لهذا، وقولنا: إنّ الغلام لعيسى، فلو أنّا فتحنا اللام في الموضعين لعاد اللبس، إذ يلتبس معنى الملك بمعنى الابتداء, لذلك احتاطوا فكسروا اللام في الأحوال كلّها، أيْ سواء أكان الإعراب ظاهرًا أم غير ظاهر[٥].

نستنتج من ذلك أنّ لام الجر إنّما كانت مكسورة مع الظاهر لعلة فرق، وإنّما كانت مفتوحة مع المضمر لزوال اللبس؛ إذ إنّ الضمير المجرور في اللفظ غير الضمير المرفوع، فضلا عن لزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير، والإضمار ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها في أكثر الأحوال، كقولنا: المال لَنا ولَك ولَه. فلمّا اختلفت علامتا الضمير زالت علة اللبس والشك فزال بزوالها حكم كسرها فردّت اللام إلى أصلها ولزمته وهو الفتح.

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٩٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٤٩/٣.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٥.

(٤) ينظر: شرح التصريح ٣١١/١، وحاشية الصبّان٤٣٧/١، ودليل السالك ١/ ٢٥٣.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٢٥

ثانيًا) الرجوع إلى أصل همزة (أفعلَ) ونظائره.

ذكرنا سابقًا أنّ العرب الخلص الأقحاح كانوا قد نطقوا على سجيتهم وطبعهم، ومن سنن كلامهم أنّهم يؤثرون المجانسة والمماثلة، ويرغبون في توالي الأشتات، ويرغبون عن توالي الأمثال، فإذا ما توالى المثلان أو المتقاربان، كرهوا اجتماعهما؛ طلبًا للخفة، وقد أدّى هذا إلى أن يعدلوا عن أصل وضع الكلمة أو الجملة عدولًا مطردًا يخضع لقاعدة صرفية أو نحوية، فقالوا في مضارع (أَكْرَمَ): أُكرم ، يُكرم ، تُكرم، نُكرم.

ولمّا جاء النحويون وجدوا أنّ الهمزة الأصلية قد حذفت من جميع تصاريف هذا الفعل ونظائره، فقرّ في أذهانهم أنّ هؤلاء العرب لم يحذفوا هذه الهمزة إلّا لعلة، وقد انتهوا إلى أنّ علة حذفها هي الاستثقال، إذ إنّ الأصل هو(أُأكرمُ)؛ لأن الفعل المضارع هو الفعل الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه، فاجتمعت همزتان وذلك مستثقل، ولمّا حذفوها في فعل المتكلم اطرد حذفها في جميع الحروف المضارعة؛ لكي يتفق لفظ الفعل ولا يختلف تصريفه فقالوا: يُكرم وتُكرم ونُكرم، قياسًا على المبدوء بالهمزة وهو(أُأَكرم) على الرغم من انتفاء العلة الموجبة لحكم حذفها وهي اجتماع همزتين في هذه التصاريف، وإنّما حذفوها ليكون الباب على نسق واحد.

وقد صرح ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) بذلك قائلًا:((والأصل في "تُكرِم": "تُؤَكرِم" كـ"تُدَحرِج"(...) بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة، وذلك أن الماضي "أكرمَ"، بهمزة التَعدية على وزان "دحرَج"، فالهمزة بإزاء الدال، فإذا رددتَه إلى المضارع، زدتَ في أوّله حرف المضارعة، وكان القياس "تُؤَكْرِمُ"، نحو: "تُدَحرج"؛ لأنّ حرف المضارعة إنما تزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه، إلّا أنهم حذفوا الهمزة من أوله كراهيةَ اجتماع همزتين في فعل المخبِر عن نفسه، نحو: "أأكرِم"، ثمّ حملوا عليه سائر المضارعة، ليجري الباب على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف))[١].

ولمّا أرادوا بناء صيغة فعل الأمر منه وذلك بحذف أحرف المضارعة؛ لأنّ فعل الأمر مأخوذ من الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة كان من الواجب الأخذ بالحسبان حركة الحرف الذي يلي الحرف المضارع المحذوف، فلا يخلو هذا الحرف من أن يكون ساكنا أو متحركا، فإنْ كان متحركًا نطق به على ما هو عليه دونما الإتيان بهمزة الوصل، نحو قولنا في يقول: قل، وفي يعد: عد، وفي يدحرج: دحرج، وإنْ كان ساكنًا اجتلبت الهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن وتكون مضمومة إذا ما كان بعد الساكن ضمة نحو: اكتبْ، واخرجْ، ومكسورة إذا ما كان بعد الساكن مكسورًا أو مفتوحًا، نحو: اضربْ، وامنعْ وغيرهما، وهذا الضابط ينطبق على جميع الأفعال ما عدا الفعل الرباعي[٢].

أمّا إذا كان الفعل رباعيًا فإنّ الهمزة تكون مفتوحة وإن كان الحرف الذي يلي الساكن مكسورًا، نحو: أكرِمْ وأعلِمْ وارسِلْ؛ لأنّ هذه الهمزة ليست همزة الوصل التي اجتلبت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وإنّما هي همزة قطع ناتجة عن الرجوع إلى أصل هذه الأفعال ونظائرها، إذ إنّ أصلها هو: يؤكرم ويؤعلم ويؤرسل، بيد أنّها حذفت من الفعل المضارع للعلة التي ذكرناها سابقا، فلمّا حذفت أحرف المضارعة زالت العلة التي أوجبت حذفها، فزال بزوالها

---

(١) شرح المفصل: ٤/٢٩٠.

(٢) ينظر: الكناش في فنّي النحو والصرف ٢/٣١.

حكم حذفها فأعيدت[١]، وإنّما كانت مفتوحة في الفعل الرباعي لعلة فرق لسنا بصدد الحديث عنها، ومن شاء الاطلاع فليرجع إلى أقوال العلماء في مظانها[٢].

وربّ قائل يقول: لم لم يعيدوا (الواو) التي حذفت من(تعد) لوقوعها بين الياء والكسرة، بعد حذف أحرف المضارعة لبناء صيغة فعل الأمر، وقد زال حكم حذفها بزوال علته ؟ قلنا إنّها لو أعيدت لقالوا: عد، فيُعل الحرف بالحذف فيكون سعي الإعادة ضائعًا[٣].

ـ المسألة الرابعة: الجمع بين أل والاضافة نحو(الحسن الوجه).

الإضافة هي ضم اسمين أحدهما إلى الآخر، بنسبة تقييدية تجعل الثاني من تمام الأول، ويتنزل منه منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه، وتوجب للثاني منهما الجر أبدًا[٤].

وقد قسّم النحويون الإضافة على قسمين، أحدهما الإضافة المعنوية، والأخرى الإضافة اللفظية، أمّا الإضافة المعنوية وتسمى المحضة أو الحقيقة فقد اشترطوا فيها ألّا يكون المضاف وصفًا مضافًا إلى معموله، ويجب تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام حذفت لامه، وإنْ كان علمًا نُكّر، حتى يصير شائعًا في التقدير بأن يُجعل واحدًا من جملة من سُمّي بذلك اللفظ[٥]، نحو قول الشاعر[٦]:

عَلا زَيدُنَا يَومَ النَّقا رَأْسَ زَيْدكم بأبْيَضَ ماضِي الشَفْرَتَين يَمانِ.

وجعلوا لها فائدتين، الأولى التعريف وتتأتى من إضافة النكرة إلى معرفة نحو قوله ﷻ:**{وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ}[الأنعام:٥٩]**، والثانية التخصيص وتتأتى من إضافة النكرة إلى نكرة[٧]، نحو قوله ﷻ:**{لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ}[الحجر:٤٤]**، وأمّا الإضافة اللفظية وهي غير محضة فقد اشترطوا فيها أنْ تكون وصفًا مشتقًا مضافًا إلى ما كان معمولًا له كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو قولنا: ضارب زيد، ومضروب العبد، وحسن الوجه، وهذه الإضافة لا تفيد سوى التخفيف في اللفظ[٨].

ولمّا كان الغرض الأهم من الإضافة هو تعريف المضاف منع النحويون الجمع بين ما فيه (أل) والإضافة؛ لأنّ كلّا منهما يفيد التعريف، فلو أضيف المعرف بـ(أل) إلى معرفة لكان جمعًا بين تعريفين، ومحال جمع تعريفين على اسم واحد[٩].

بيد أنّهم جوّزوا دخول (أل) على المضاف إذا ما كانت الإضافة لفظية نحو قولهم: مررت بزيد الحسن الوجه، والمعمور الدار، وهند الجائلة الوشاح، قال سيبويه في حديثه عن الإضافة اللفظية:((واعلم أنّه ليس في العربية مضافٌ يَدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه))[١].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ٣٢/٢.

(٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ٥٧

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٥٧.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢٧٣/١، وارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، وشرح التصريح ٧٠/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٦/٢ ـ ٢٠٩.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٧، وشرح الأشموني ١٢٧/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريح ٧٦/٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٨١/٣.

(٩) ينظر: الكناش في فنّي النحو والصرف ٢١٤/١.

وإنّما جاز دخول (أل) على الصفة المضافة((لأَنَّها لم تتعرف بِمَا أضيف إِلَيْهَا وَإِن كَانَ معرفَة، وَإِنَّمَا لم تتعرف بِهِ، لِأَن الْمَجْرُور فَاعل فِي الْمَعْنى، وَالْفَاعِل لَا يعرفهُ فعله، فَلَمَّا كَانَت إِضَافَته لَا يتعرف بهَا، وَكَانَ حَقه من جِهَة اللَّفْظ أَن يعرف لعِلَّة، فَلَمَّا منع مَا يكون فِي نَظِيره جوزوا فِيهِ جمع الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة، فَتَقول: مَرَرْت بزيد الْحسن الْوَجْه))[٢]، قال ابن السراج(ت٣١٦هـ):((وإنما دخلت الألف واللام -وهي لا تجتمع مع الإضافة- على الحسن الوجه وما أشبهه لأن إضافته غير حقيقية, ومعنى: حسن الوجه, حسن وجهه))[٣].

والدليل على أنّ هذه الإضافة لا تفيد التعريف ولا التخصيص أنّها جاءت صفة للنكرة وإنْ كانت مضافة إلى معرفة نحو قولنا: مررت برجل حسن الوجه، وقولهﷺ:**{هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا}[الأحقاف:٢٤]**، **وقوله:{هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ}[المائدة:٩٥]** والنكرة لا تنعت بالمعرفة، فالحال هنا قبل الإضافة وبعدها من حيث التنكير وعدم التعريف سواء، يقول سيبويه:((أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا))[٤]، فلو كانت الإضافةُ صحيحةً، لَمَا جاز أن تجتمع الإضافةُ مع الألف واللام.

إذًا قد زالت العلة التي أوجبت عدم الجمع بين أل والإضافة في هذا النوع من الإضافة، وقد زال بزوالها هذا الحكم فلذلك جاز دخول أل على المضاف.

ـ المسألة الخامسة: امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة.

ذكر النحويون أنّ أصل المنادى النصب؛ إذ إنّه مفعول به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، تقديره: أدعو أو أنادي، وإنّما لم يجز إظهاره لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه، فصار كالعوض منه[٥].

ومن مقرراتهم أنّ المنادى إذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة وهي النكرة المقبل عليها فإنّهما يكونان مبنيين على ما يرفعان به لو كانا معربين، نحو قوله تعالى:**{قِيلَ يَانُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا}[هود:٤٨]**، وقول الشاعر[٦]:

أَلَا يَا بَيْتُ بِالعَلْيَاء بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ.

وحجتهم في ذلك أنّ المنادى في هذه الحالة أشبه الضمير من ثلاثة أوجه، **أوّلها** الإفراد؛ إذ إنّه ليس مضافا ولا شبيها به، **وثانيها** التعريف سواء أكان التعريف سابقا على النداء نحو: يا زيدُ، أم عارضا بسبب القصد والإقبال نحو: يا رجلُ، **وثالثها** معنى الخطاب، وحق الخطاب أن يكون بالكنايات أي الضمائر، نحو قولنا: ذهبت وقمت، فلمّا وقع هذا الاسم الظاهر موقع الكنايات وجب بناؤه كما تبنى[٧]، جاء في (شرح المفصل):((فإن قيل: فلِم بُني وحقّ الأسماء أن تكون معربة؟ فالجوابُ أنّه إنّما بُني لوقوعه موقعَ غير المتمكّن، ألا ترى أنّه وقع موقعَ المضمر، والمتمكّنةُ من الأسماء إنّما جُعلت للغَيْبة، فلا تقول: "قام زيدٌ" وأنتَ تُحدِّثه عن نفسه، إنّما إذا أردتَ أن تُحدِّثه عن نفسه فتأتي بضميره، فتقول: "قُمْتَ". والنداءُ حالُ خِطابٍ، والمنادَى مخاطَبٌ، فالقياسُ في قولك: "يا زيدُ" أن تقول:"يا

---

(١) كتاب سيبويه: ١٩٩/١.
(٢) علل النحو: ٣٨٦.
(٤) الأصول في النحو: ٥٢/١
(٥) كتاب سيبويه: ٢٠٠/١.
(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٩٢/٢.
(٧) البيت لعمرو بن قنعاس في كتاب سيبويه ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١.
(٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح٩٢/٢.

أنتَ" والدليلُ على ذلك أن من العرب من ينادِي صاحبَه إذا كان مُقْبِلاً عليه، وممّا لا يلتبِس نداؤه بالمكْني فيُناديه بالمكني على الأصل، فيقول: "يا أنت". قال الشاعر(١):

يا مُرَّ ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا أنتَ الذي طلّقتَ عامَ جُعْتَا

غيرَ أنّ المنادى قد يكون بعيدًا منك، أو غافلاً، فإذا ناديتَه بـ "أنتَ" أو "إياك"، لم يعلم أنّك تخاطِبه، أو تخاطب غيرَه، فجئتَ بالاسم الذي يُخصّه دون غيره، وهو "زيدٌ"، فوقع ذلك الاسم موقعَ المكني، فتبنيه لِما صار إليه من مشاركةِ المكني الذي يجب بناؤه))(٢).

وممّا تجدر الاشارة إليه والتنويه به أنّ المشابهة بين المنادى المبني والضمير هي مشابهة عارضة بلحاظ أنّ المبني ينعت، نقول: يا زيدُ الطويلُ، فلو كانت المشابهة غير عارضة لما جاز أن ينعت؛ لأنّ الضمير لا ينعت ولا ينعت به.

وربّ معترض يقول: إنّ النكرة غير المقصودة والمضاف والشبيه به قد وقع كلٌّ منهم في هذا الموقع ولم يبن على الرغم من أنّه مخاطب، فالجواب عن ذلك من وجهين: **أحدهما** أنّ المنادى المفرد وقع بنفسه موقع الضمير، وهو يتعرف بنفسه؛ لأنّه في التقدير بمنزلة(أنت) وهذا الضمير لا يكون إلّا معرفة, وأمّا النكرة غير المقصودة فقد خالفت الضمير(أنت) من جهة التنكير، وأمّا المضاف فهو متمكن بالإضافة والضمير(أنت) غير مضاف، لذلك لم يبن، **والآخر** أنّ النداء قد أثّر في المفرد والنكرة المقصودة ما لم يؤثره في النكرة غير المقصودة والمضاف وما أشبهه، إذ إنّ المضاف معرفة بالمضاف إليه، كما كان قبل النداء، والنكرة غير المقصودة حالها قبل النداء كحالها بعده، فلم يؤثر النداء في معناهما لذلك لم يؤثر في بنائهما، أمّا المفرد والنكرة المقصودة فقد أثّر فيهما النداء، إذ صار الأول معرفة بالإشارة والثاني بالإقبال عليه لذلك بنيا(٣).

جاء في (الكناش):((وإن كان المنادى مضافا نحو: يا عبد الله أو مشبّها بالمضاف نحو: يا طالعا جبلا، أو نكرة نحو: يا رجلا لغير معيّن، بطل البناء لزوال مقتضيه، وأعربت بالنّصب لأنّ كلّ واحد منها مفعول به، وأمّا إذا قلت: يا رجل، لمعيّن فإنك تبنيه على الضم أيضا مثل: يا زيد، لأنّه يتعرّف بالقصد))(٤).

نستنتج من ذلك كلّه أنّ العلة في بناء المنادى وعدم بنائه إنّما هي علة شبه بالضمير، فالمنادى المفرد وما أشبهه لمّا وقع بعد(يا) في النداء موقع (أنت) وهذا مبني بني، أيْ أنّه خرج عن بابه، وكلّ شيء يخرج عن بابه يزول تمكنه، فيجب أن يكون مبنيا؛ لأنه استعمل على خلاف ما استعمل عليه أخواته، وأمّا النكرة غير المقصودة وما شابهها فإنما أعربت ولم تبن؛ لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير بابها كما خرجت المعرفة، أيْ لزوال علة البناء وهي شبهها بالضمير، فلمّا زالت هذه العلة زال بزوالها حكم بنائها فأعربت.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه ٨٢/١، وشرح المفصل ٣١٦/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢١/١

(٣) ينظر :شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٣/١

(٤) الكناش في فني النحو والصرف: ١٦٢/١.

ـ المسألة السادسة: حكم نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

لتوكيد الفعل نونان، خفيفة مبنية على السكون، وثقيلة مبنية على الفتح، وكلّ منهما أصل في نفسه كما يرى جمهور النحويين؛ لما بينهما من تخالف في بعض أحكامهما؛ إذ إنّ للخفيفة أحكامًا ليست للشديدة ذكرها العلماء في مظانّها(١)، ما يهمنا منها في هذه المسألة أنّها تعطى في الوقف حكم التنوين؛ لأنّ مجراهما واحد، فإذا كانت بعد فتحة قلبت ألفًا نحو قولهﷻ:**{كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}[العلق:١٥]**، وقوله:**{وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِين}[يوسف:٣٢]**، وقول الأعشى(٢):

فإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنّها ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدَا.

والأصل فيهنّ لنسفعنْ، وليكونَنْ، واعبدنْ، وإنما قلبوها ألفًا تشبيها لها بالتنوين المنصوب المبدل في الوقف ألفًا، نحو: رأيت زيدًا وعمرًا، وما أشبهه.

وأمّا إنْ كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا فتحذف، تقول في الوصل: اضربُنْ يا قوم، واضربِنْ يا هند، والأصل اضربونْ واضربينْ، فإنْ وقفت قلت: اضربُوا واضربِي؛ لشبهها بالاسم المضموم أو المكسور، إذا كان منونًا لم يبدل العرب من التنوين شيئًا في الوقف، كقولهم: جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ، ووجب في هذه الحالة أنْ يرد ما حذف في الوصل لأجلها؛ لأنّ حذفها إنّما كان لالتقاء الساكنين، فلمّا زالت هذه العلة الموجبة للحذف زال بزوالها حكم ما حذف ووجب رده(٣)، وكذلك تقول في الوصل: هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ، فإذا وقفت قلت: هل تضربونْ، وهل تضربينْ، فترد واو الجمع وياء المؤنث؛ لزوال علة حذفها وهي النون الساكنة، وترد أيضًا نون الإعراب للرفع التي حذفت ساكنةً؛ لزوال ما كان قد حذفت النون من أجله، وهو البناء؛ لأنّ نون التوكيد إذا ما دخلت على الفعل المعرب أكّدت فيه الفعلية فترده إلى أصله وهو البناء، فإذا ما زالت رُدّ الفعل إلى ما يستحقه من الإعراب فوجب ردّ النون إذ إنّها علامة للرفع فيه(٤).

وثمّة معترض يرى أنّ القياس ألّا يرد ما كان قد حذف لأجله، وحجته أنّه حذف عارض، كما أنهم لم يردوا ما حُذف لأجل التنوين وهو الياء في قولهم: قاضٍ، لمّا كان حذفه عارضًا قياسًا على اللغة الفصيحة المشهورة.

وردّ هذا الاعتراض من وجهين، **أحدهما** أنّ التنوين في الاسم إنّما هو متأصل قد وضع لمعنى أصلي يدل عليه؛ لأنّ الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تمكنًا، فإذا ما حذف في الوقف كان حذفه عارضًا على التحقيق والأصل الإثبات، وأمّا نون التوكيد فهي ليست لمعنى زائد عمّا يدل عليه الفعل وإنّما هي في معنى حروف الزيادة، فصارت في الأصل عارضًا، فإذا حذفت ردّت الكلمة إلى أصلها فوجب رد ما حذف لأجله، فحصل الفرق بينهما لذلك(٥)، **والآخر** أنّ المحذوف في: هل تضربُن، وهل تضربِن فاعل وهو كلمة، وفي: قاضٍ جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها وأهم(٦).

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٠، وشرح الأشموني ١٠٨/٣، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٣٤٠/١، والبيت ملفق من بيتين هما:

فإيــاك والميتـات لا تـقـربـنــها ولا تأخذن سهمًا حديدًا لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثـان واللـه فاعبدا

(٣) ينظر: شرح التصريح ٤٠/٤ ـ ٤١ .

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥٥/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٩٦/٤ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٦٠/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٣٣٣/٣.

أخلص من هذا كلّه إلى أنّ نون التوكيد الخفيفة إذا وردت بعد ضمة أو كسرة ووقف عليها تعيّن أمران، **أحدهما** حذف نون التوكيد، **والآخر** إرجاع واو الضمير ويائه اللذين حذفا بسبب وجود نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين عند الوقف.

ـ المسألة السابعة: صرف(خير وشر).

الاسم في العربية نوعان، متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني، والمتمكن على قسمين، متمكن أمكن وهو المعرب المنصرف الذي يدخله الجر والتنوين، ومتمكن غير أمكن وهو المعرب الممنوع من الصرف، والصرف:((هو تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة دالًا على تمكنها في باب الاسمية بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف))[١].

والأصل في الأسماء المعربة الصرف، وإنّما منع قسم منها لشبهه بالفعل، ومعلوم أنّ الفعل مُنع الصرف أيْ لا ينون ولا يكسر لعلتين، إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من الاسم، والأخرى معنوية وهي افتقاره للاسم، ولا شك في أنّ المحتاج فرع والمحتاج إليه أصل.

وقد جعل العلماء موانع الصرف تسع علل كلّها فرعية، إذا ما وجدت اثنتان منها في الاسم، إحداهما ترجع إلى معناه والأخرى إلى لفظه أو واحدة تقوم مقام اثنتين قوي شبهه بالفعل فيسري عليه ثقل الفعل فيمنع من الصرف فلا ينون ولا يجر، وقد أجمع العلماء على أنّ الشيء إذا أشبه الشيء من جهتين أو أكثر أخذ حكمه.

وممّا منع الصرف اسم التفضيل، نحو: أحسن منك، وأفضل منهم، لوجود علتين فيه، هما الوصفية ووزن الفعل، نحو قوله تعالى:**{وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا}[النساء:٨٦]**، وأمّا خير وشر فقد جاء في كلام العرب صرفهما، فقالوا: مررت برجل خيرٌ منه أبوه وشرٌ منه غلامه، وأصلهما(أخير، وأشرر)، جاء في (شرح التصريح على التوضيح):((وأمَّا خيرٌ وشرٌّ في التفضيل فأصلهما أخير وأشرر، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة (مَن الْكَذَّاب الأَشَرّ)[٢] بفتح الشين وتشديد الراء، وقول الشاعر[٣]: بلال خيرُ الناس وابنُ الأَخْيَرِ، واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش؛ لأنَّهما لَمَّا لم يشتقا من فعلٍ خُولِف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما))[٤].

وقد علّل ابن السراج صرفهما بقوله:((وافعل منك لا ينصرف، نحو أفضل منك، وأظرف منك؛ لأنه على وزن الفعل، وهو صفة فإن زال وزن الفعل انصرف ألا ترى أنّ العرب تقول: هو خيرٌ منك وشرٌ منك، لمّا زال بناء (أفعل) صرفوه؟))[٥].

يتضح من ذلك أنّ(خير، وشرّ) إنّما صرفا بسبب حذف الهمزة على غير قياس، وإنّما حذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فلمّا حذفت خرج اللفظ عن وزن الفعل، فزالت إحدى العلتين اللتين منعتا الصرف وبقي فيهما علة واحدة

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ١٨٦.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢٩٩/٢.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٥٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٢٠/٥، والتذييل والتكميل ٢٥٣/١٠.

(٤) شرح التصريح على التوضيح:٩٢/٢.

(٥) الأصول في النحو:٨٢/٢.

هي الوصف، والعلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف فردّا إلى أصلهما وهو الصرف، أيْ لمّا زالت عنهما علة وزن الفعل زال بزوالها حكم منع الصرف فصرفا.

نتائج البحث.

بعد هذه الرحلة العلمية في رحاب(**زوال الحكم النحوي لزوال علته في العربية**) آن لي أن أسجّل أبرز ما توصل إليه الباحث من نتائج وهي:

- إنّ الحكم النحوي إذا ما ثبت بعلة فإنّه يزول بزوالها؛ لأنّ الحكم يدور مع علّته وجودًا وعدمًا، وهذا هو الكثير الشائع المطرد.
- أصّل الباحث لقاعدة(زوال الحكم لزوال علته) فثبت عنده أنّها قاعدة أصولية فقهية أفاد منها علماء العربية، واستندوا إليها في كثير من المسائل النحوية، على الرغم من أنّ أغلب عللهم إنّما هي علل تعليمية.
- لمّا كانت الألفاظ وعاءً للمعاني وأزمّةً عليها وأدلةً إليها عني علماء العربية بها فأوْلَوها صدرًا من تثقيفها وإصلاحها، وقد بدا هذا جليًا واضحًا في التوكيد بـ(إنّ ولام التوكيد)، حيث جفا عليهم اجتماع هذين الحرفين في أول الكلام فأخّروا اللام إلى الخبر وعللوا ذلك بإصلاح اللفظ، وقد أدّى إصلاح اللفظ إلى زوال العلة التي منعت اجتماع هذين الحرفين، فزال بزوالها هذا الحكم .
- يعد الرجوع إلى الأصل وسيلة من وسائل الكشف عن العلة في كثير من المواضع النحوية، فكشف لنا العلة التي من أجلها كسرت لام الجر مع المظهر وهي أمن اللبس، ولمّا زالت هذه العلة مع المضمر زال بزوالها حكم كسرها ففتحت.
- إنّ إجراء الباب مجرى واحدًا وجعله على نسق واحد في الحذف يعد من قبيل قياس الطرد؛ إذ يوجد معه الحكم مع عدم الإخالة أيْ المناسبة في العلة.
- لجأ العلماء إلى علة كثرة الاستعمال في الكثير من مواضع الحذف وغيره، على الرغم من أنّها ليست موجبة للحذف دائمًا، وقد اعتل بها العلماء في حذف همزة (خير وشر) لانعدام القياس الموجب لحذفها، وقد أدّى حذفها إلى زوال العلة التي تمنع صرفهما فزال بزوالها حكم عدم صرفهما، فنوّن كلّ منهما وجرى بوجوه الإعراب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله أولا وآخرا.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

أوّلاً) الكتب المطبوعة:

- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب:** محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.
- **الأصول في النحو:** أبو بكر بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول مطبعة النعمان والجزء الثاني مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٧٣م.
- **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين:** محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ)، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩١م.

●**الاقتراح في علم أصول النحو:** جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٦م.

●**أمالي ابن الحاجب:** أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار عمّر، عمّان ١٤٠٣هـ .

● **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت (د . ت).

●**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)،تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى، دار القلم ، دمشق ٢٠٠٥م.

●**التعريفات** : السيّد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ٢٠٠٩م.

●**التعليقة على كتاب سيبويه:** أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)،تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٩٩٦م.

●**تفسير مقاتل بن سليمان:** أبو الحسن بن بشر الأزدي البلخي(ت١٥٠هـ)، تحقيق عبد الله محمود شحاتة، الطبعة اولى، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٣هـ.

●**الجامع لأحكام القرآن:** محمد بن أحمد القرطبي(ت٦٧١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

●**الجنى الداني في حروف المعاني:** الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

●**الجواهر الحسان في تفسير القرآن:** عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف(ت٨٧٥هـ) ، تحقيق محمّد عليّ معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

●**حاشية الصَّبان على شرح الأشموني:** محمد علي الصَّبان(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

● **الخصائص** : صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، التراث ١٩٩٩م

●**دليل السالك إلى ألفية ابن مالك** : عبد الله بن صالح الفوزان ، الطبعة الأولى، دار المسلم ١٩٩٨م .

●**ديوان الأعشى الكبير:** ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق محمود إبراهيم محمد الرضواني، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة قطر ٢٠١٠.

●**سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الثانية، دار القلم ، دمشق ١٩٩٣م .

●**شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف:**شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز(ت ٨٥٥هـ) الطبعة الثالثة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر١٩٥٩م.

●**شرح أبيات سيبويه:** يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي(ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر ١٩٧٤م.

●**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى(ت٩٠٠هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، الطبعة الثانية،دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ٢٠١٠م.

●**شرح التسهيل:** ابن مالك جمال الدين بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر ١٩٩٩٠م.

● **شرح التصريح على التوضيح:** خالد عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

● **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، طبعة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

●**شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .

●**شرح المفصل:** موفق الدين يعيش بن علي النحوي(ت٦٤٣هـ) تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

●**علل النحو:** أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق(ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود محمد نصّار ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

● **فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية:** أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الطبعة الأولى، مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة ٢٠١٠م.

●**كتاب سيبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

●**الكناش في فنّي النّحو والصّرف:** عماد الدين إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة(ت٧٣٢هـ)، تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوّام، الدار النموذجية، بيروت ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

●**اللامات:** أبو القاسم الزجاجيّ (ت٣٤٠هـ) تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار الفكر، دمشق ، الطبعة الثانية١٩٨٥م.

●**اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ) ، تحقيق غازي مختار طليحات، والدكتور عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت ـ لبنان ١٩٩٥م.

●**اللمحة في شرح الملحة:** محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة ٢٠٠٤م.

●**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي، القاهرة ١٩٩٤.

●**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** أبو محمد عبد الحق بن عطيةالأندلسيّ (ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

● **المدارس النحوية:** خديجة الحديثي، الطبعة الثالثة ، دار الأمل ـ أربد ـ ألأردن ٢٠٠١م.

● **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ المصريّ(ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، شارع العباسية ، القاهرة (د. ت).

- **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **همع الهوامع في جمع الجوامع:** جلال الدين السيوطـــي(ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرّم ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ لبنان ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية.

* **أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه:** محمد جاسم عبود، رسالة ماجستير، كليّة الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٩٩م.

List the sources and references

The Holy Quran .

First) printed books:

• Relishing the beating from Lisan Al-Arab: Muhammad bin Yusuf Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), investigation by Dr. Rajab Othman Muhammad, first edition, Al-Khanji Library, Cairo 1998 AD.

• Origins in Grammar: Abu Bakr bin Al-Siraj (d. 316 AH), investigated by Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Part One, Al-Numan Press, and Part Two, Salman Al-Azami Press, Baghdad, 1973.

• Informing the signatories about the Lord of the Worlds: Muhammad ibn Abi Bakr ibn Qayyim al-Jawziyya (died 751 AH), investigation by Muhammad Abd al-Salam Ibrahim, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut 1991 AD.

The Suggestion in the Science of Grammar: Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), achieved by Muhammad Hassan Ismail, second edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon 2006 AD.

• Amali Ibn Al-Hajeb: Abu Amr Othman Ibn Al-Hajeb (d. 646 AH), investigated by Dr. Fakhr Salih Suleiman Qadara, Dar Omar, Amman 1403 AH.

The clearest paths to Alfiya Ibn Malik: Jamal al-Din bin Yusuf bin Hisham al-Ansari al-Masri (d. 761 AH), achieved by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, the Modern Library, Sidon - Beirut (d. T).

• Appendix and Supplementation in Explanation of the Book of Facilitation: Abu Hayyan Al-Andalusi (d.745 A.H.), achieved by Dr. Hassan Hindawi, first edition, Dar Al-Qalam, Damascus 2005 A.D.

• Definitions: Mr. Al-Sharif Ali bin Muhammad Al-Husseini Al-Jarjani (d. 816 AH), investigated by Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, third edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2009.

• Commentary on Sibawayh's book: Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi (d. 377 AH), investigated by Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, first edition, Al-Amanah Press, Cairo 1996 AD.

Interpretation of Muqatil bin Suleiman: Abu Al-Hasan bin Bishr Al-Azdi Al-Balkhi (d. 150 AH), achieved by Abdullah Mahmoud Shehata, first edition, Heritage Revival House, Beirut 1423 AH.

• The Collector of the Rulings of the Qur'an: Muhammad bin Ahmed Al-Qurtubi (T. 671 AH), achieved by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, first edition, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon 1427 AH - 2006 AD.

The proximate genie in the letters of meanings: Al-Hassan bin Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), achieved by Dr. Fakhr El-Din Qabawah, and Professor Muhammad Nadim Fadel, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon 1413 AH - 1992 AD.
Al-Jawaher Al-Hassan in the Interpretation of the Qur'an: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Makhlouf (d. 875 AH), investigated by Muhammad Ali Moawad, and Adel Ahmad Abd al-Mawjud, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, first edition 1418 AH.
• Al-Sabban's footnote on the explanation of the Ashmouni: Muhammad Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), investigation: Mahmoud bin Al-Jamil, Al-Safa Library, first edition, 1423 AH - 2002 AD.
• Characteristics: The craftsmanship of Abi Al-Fath Othman Ibn Jinni (d. 392 AH), investigation by Muhammad Ali Al-Najjar, fourth edition, Heritage 1999
• Al-Salik's guide to the Alfiya of Ibn Malik: Abdullah bin Saleh Al-Fawzan, first edition, Dar Al-Muslim 1998 AD.
• Diwan Al-Asha Al-Kabeer: Maymoon bin Qais bin Jandal, achieved by Mahmoud Ibrahim Muhammad Al-Radwani, first edition, Ministry of Culture, Arts and Heritage, Doha Qatar 2010.
• The Secret of the Syntax Industry: Abu Al-Fath Othman Ibn Jani (d. 392 AH), edited by Dr. Hassan Hindawi, second edition, Dar Al-Qalam, Damascus 1993 AD.
• Two explanations of the souls of souls in the science of morphology: Shams Al-Din Ahmed, known as Dickengouz or Dengouz (d. 855 AH), third edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press, Egypt 1959 AD.
Explanation of Sibawayh's verses: Youssef bin Abi Saeed Al Hassan bin Abdullah bin Al Marzban Abu Muhammad Al Serafi (d. 385 AH), investigation by Dr. Muhammad Ali Al Reeh Hashem, Dar Al Fikr for Printing and Publishing, Egypt 1974 AD.
• Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik: Abu Al-Hassan Nour Al-Din Ali bin Muhammad bin Issa (d. 900 AH), presented to him and put its margins and indexes, Hassan Hamad, second edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon 2010.
Explanation of the facilitation: Ibn Malik Jamal al-Din bin Abdullah al-Ta'i al-Jayani al-Andalusi (d. 672 AH), achieved by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhton, first edition, Hajar for printing and publishing 1990 CE.
Explanation of the Declaration on the Clarification: Khaled Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut, first edition, 1421 AH - 2000 AD.
• Explanation of Al-Radi on Al-Kafia: Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan Al-Istrabadi (d. 686 AH), presented to him and his footnotes and indexes were provided by Dr. Emile Badi' Yaqoub, Publications of Muhammad Ali Beydoun, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, edition 1419 AH - 1998 AD.
Explanation of Sibawayh's book: Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hassan Bin Abdullah Bin Al-Marzban (d. 368 AH), achieved by Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon 1429 AH - 2008AD.
Al-Jawaher Al-Hassan in the Interpretation of the Qur'an: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Makhlouf (d. 875 AH), investigated by Muhammad Ali Moawad, and Adel Ahmad Abd al-Mawjud, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, first edition 1418 AH.
• Al-Sabban's footnote on the explanation of the Ashmouni: Muhammad Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), investigation: Mahmoud bin Al-Jamil, Al-Safa Library, first edition, 1423 AH - 2002 AD.

• Characteristics: The craftsmanship of Abi Al-Fath Othman Ibn Jinni (d. 392 AH), investigation by Muhammad Ali Al-Najjar, fourth edition, Heritage 1999
• Al-Salik's guide to the Alfiya of Ibn Malik: Abdullah bin Saleh Al-Fawzan, first edition, Dar Al-Muslim 1998 AD.
• Diwan Al-Asha Al-Kabeer: Maymoon bin Qais bin Jandal, achieved by Mahmoud Ibrahim Muhammad Al-Radwani, first edition, Ministry of Culture, Arts and Heritage, Doha Qatar 2010.
• The Secret of the Syntax Industry: Abu Al-Fath Othman Ibn Jani (d. 392 AH), edited by Dr. Hassan Hindawi, second edition, Dar Al-Qalam, Damascus 1993 AD.
• Two explanations of the souls of souls in the science of morphology: Shams Al-Din Ahmed, known as Dickengouz or Dengouz (d. 855 AH), third edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press, Egypt 1959 AD.
Explanation of Sibawayh's verses: Youssef bin Abi Saeed Al Hassan bin Abdullah bin Al Marzban Abu Muhammad Al Serafi (d. 385 AH), investigation by Dr. Muhammad Ali Al Reeh Hashem, Dar Al Fikr for Printing and Publishing, Egypt 1974 AD.
• Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik: Abu Al-Hassan Nour Al-Din Ali bin Muhammad bin Issa (d. 900 AH), presented to him and put its margins and indexes, Hassan Hamad, second edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon 2010.
Explanation of the facilitation: Ibn Malik Jamal al-Din bin Abdullah al-Ta'i al-Jayani al-Andalusi (d. 672 AH), achieved by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhton, first edition, Hajar for printing and publishing 1990 CE.
Explanation of the Declaration on the Clarification: Khaled Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut, first edition, 1421 AH - 2000 AD.
• Explanation of Al-Radi on Al-Kafia: Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan Al-Istrabadi (d. 686 AH), presented to him and his footnotes and indexes were provided by Dr. Emile Badi' Yaqoub, Publications of Muhammad Ali Beydoun, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, edition 1419 AH - 1998 AD.
Explanation of Sibawayh's book: Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hassan Bin Abdullah Bin Al-Marzban (d. 368 AH), achieved by Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon 1429 AH - 2008AD.
Explanation of the joint: Muwaffaq Al-Din Yaish Bin Ali Al-Nahwi (d. 643 AH), investigated by Dr. Emil Badi' Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1422 AH - 2001 AD.
• The Reasons for Grammar: Abu al-Hasan Muhammad bin Abdullah al-Warraq (d. 381 AH), achieved by Mahmoud Muhammad Mahmoud Nassar, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon 1422 AH - 2002 AD.
Fath Rabb al-Barirah in Explanation of the Ajurum Systems: Ahmed bin Omar bin Musaed Al-Hazmi, first edition, Al-Asadi Library - Makkah Al-Mukarramah 2010 AD.
Sibawayh's book: Abu Bashar Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo 1425 AH - 2004 AD.
• Al-Kanash in the art of grammar and morphology: Imad Al-Din Ismail bin Al-Afdal, known as the Sahib of Hama (d. 732 AH), investigation by Dr. Riyad bin Hassan Al-Khawam, Al-Dar Al-Tamathiya, Beirut 1425 AH - 2004 AD.
• The Lamas: Abu al-Qasim al-Zajji (died 340 AH), achieved by Dr. Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr, Damascus, second edition 1985 AD.
• Al-Labbaf in the Illnesses of Construction and Expression: Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari (d. 616 AH), investigated by Ghazi Mukhtar Tlihat, and Dr. Abdul-Ilah Nabhan, first edition, Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon 1995 AD.

• The Glimpse in the Explanation of Al-Malha: Muhammad bin Hassan, known as Ibn Al-Sayegh (d. 720 AH), achieved by Ibrahim bin Salem Al-Sa`idi, first edition, Madinah Al-Munawwarah 2004 AD.
• Al-Muhtasib in explaining and clarifying the faces of deviant readings: Abu Al-Fath Othman Ibn Jinni (d. 392 AH), investigated by Ali Al-Najdi, Cairo 1994.
• The brief editor in the interpretation of the dear book: Abu Muhammad Abd al-Haq ibn Attia al-Andalusi (d. 546 AH), edited by Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut 1422 AH - 2001 AD.
• Grammar Schools: Khadija Al-Hadithi, third edition, Dar Al-Amal - Irbid - Jordan, 2001.
• Mughni Al-Labib on the books of Arabs: Jamal Al-Din bin Yusuf bin Hisham Al-Ansari Al-Masry (d. 761 AH), investigated by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Madani Press, Abbasiya Street, Cairo (d. T).
Al-Muqtassi fi Explaining the Clarification: Abd Al-Qaher Al-Jarjani (d. 471 AH), investigated by Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Rasheed Publishing, 1982 AD.
• Al-Muqtasim: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), investigated by Dr. Abdel-Khaleq Udayma, second edition, Cairo 1399 AH - 1979 AD.
• Congregation of Mosques in Collecting the Mosques: Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), investigated by Dr. Abdel-Aal Salem Makram, and Professor Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon 1413 AH - 1992 AD.

Second: Theses and theses.

* Fundamentals of Grammar and its Impact on Usul al-Fiqh: Muhammad Jassim Abboud, Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1999.